

بحث بعنوان

دور الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية

عبيد غالب عبيد الضمور

المسمى الوظيفي مفتش مالي

مجلس الخدمات المشتركة للاغوار الجنوبيه

الملخص :

هدف الباحث على ابراز مفهوم الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية وهي جزء من أنشطة الرقابة المتعلقة بالمستندات والسجلات والتقارير المالية، وكذلك الإجراءات والسياسات المالية والمحاسبية، والتي من خلالها تضمن المؤسسات المالية سلامة الأصول والأموال وفعاليتها، وتوفر تأكيد معقول من صحة البيانات والتقارير المالية كما تتطرق الباحث على ذكر انواع الرقابة المالية مضيفا الى البحث الدراسات العلمية التي تم من خلالها استخلاص النتائج والتوصيات.

Abstract

The researcher aimed to highlight the concept of financial control in government institutions, which is part of the control activities related to documents, records and financial reports, as well as financial and accounting procedures and policies, through which financial institutions ensure the integrity and effectiveness of assets and funds, and provide reasonable confirmation of the validity of financial data and reports. He mentioned the types of financial control, adding to the research the scientific studies from which the conclusions and recommendations were drawn.

المقدمة

اهتمت العديد من الدول حول العالم بتطوير دور رقابي للإدارة العليا من خلال هيئات الرقابة. وله مزايا عديدة، من أهمها حماية الأموال العامة، وضمان أمن الأنشطة المالية والإدارية، والتأكد من أن المؤسسات تتبع رقابتها والالتزام بالقوانين والأنظمة والتوجيهات القائمة ومتابعة الأعمال وتنفيذ الخطط والسياسات المصممة لتحديد الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب.

كما يتم العمل على حماية الأموال العامة بطريقة فعالة يتم ذلك ضمن إطار مؤسسي يعتمد على التشريع الذي يعطي الحق في القيام بأعمال المراقبة بشكل مستقل، ولكن أيضاً على التعاون بين هيئات المراقبة وتبادل الخبرات فيما بينها وبناء قدرات المشرفين: ينظر إلى الإشراف المالي في الأردن على أنه صمام أمان ينبه السلطات الإدارية إلى المستويات الأعلى من الإدارات والمؤسسات يشير هذا الضبط إلى الانحرافات التي تؤثر على فاعلية الأداء العام لهذه الإدارات والمؤسسات.

ساعد تطوير الرقابة المالية الدولة على التطور والانتقال من حالة الحماية إلى حالة التدخل، وتطوير السلطة وتقسيمها إلى دول قضائية وتشريعية وتنفيذية، وساعدت الكوارث والأزمات التي مرت بها الدولة المالية نظام لاستدامتها مجتمع يطور أجهزة التحكم ويستخدمها للتغلب على الأزمات.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذه الدراسة في مدى فاعلية رقابة ديوان المحاسبة والإدارة المالية على الجهات الحكومية، حيث يشار إلى أن دور مكتب المراجعة في إدارة الأموال العامة يتمثل في جانبين إداريين والمحاسبين.

<https://jasps.com>

يقدم أساسًا بين كل من الضوابط الإدارية والمالية التي يمارسها مكتب التدقيق الوطني لضمان عدم وجود تداخل أو تناقض بين سلطة مكتب التدقيق الوطني وسلطة مكتب التدقيق الوطني. وحددت مشكلة البحث من خلال توضيح الاختلافات بين الجهات الحكومية الأخرى في الدولة.

اسئلة البحث :

- اهداف الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية؟
- ما هي الجهات المعنية بالرقابة المالية على الجهات الحكومية؟

منهجية البحث :

استخدم الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الدراسات السابقة والمقالة المتوفرة في المكتبة العربية ومواقع الانترنت والتي من خلالها سوف تقوم الباحث في استخلاص اهم النتائج والتوصيات.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث من الناحية النظرية في تعزيز واثراء المكتبة العربية لعنوان دور الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية اما من الناحية العلمية فهي تساعد في اتخاذ القرارات لكبار المسؤولين في المؤسسات الحكومية لدور الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية.

اهداف البحث:

ركز البحث على اهم الاهداف:

1. مراحل عملية الرقابة في المؤسسات الحكومية
2. اساليب والاسس الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية
3. آثار الرقابة المالية في حفظ المال العام لدى المؤسسات الحكومية.

الاطار النظري:

الرقابة المالية :

وهي جزء من أنشطة الرقابة المتعلقة بالمستندات والسجلات والتقارير المالية، وكذلك الإجراءات والسياسات المالية والمحاسبية، والتي من خلالها تضمن المؤسسات المالية سلامة الأصول والأموال وفعاليتها، وتوفر تأكيد معقول من صحة البيانات والتقارير المالية عندما يتعلق الأمر بالإدارة المالية، فهي نهج علمي شامل يتطلب التكامل بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية وزيادة كفاءة الأموال العامة واستخدامها وتحقيق أعلى مستوى من الفعالية في النتيجة المرجوة من إنفاق أو تحصيل الأموال العامة.

انواع الرقابة :

تما رس الرقابة على المال العام في الاردن على ثلاثة مستويات وهي:

المستوى الاول: الرقابة الخارجية

<https://jasps.com>

وهي رقابة يقوم بها ديوان المحاسبة، الذي يعتبر وكيلاً للسلطة التشريعية المشرفة على السلطة التنفيذية، والذي يرفع تقاريره إلى مجلس النواب، لذلك فهو رقابة تشريعية خارجية. وتتمثل الرقابة التي يقوم بها الديوان بالأنواع الآتية :

- الرقابة المالية وتشمل :

أ- الرقابة المحاسبية:

التأكد من سلامة المركز المالي للوحدات الحكومية من خلال بياناتها المالية ونتائج أنشطتها المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ب- الرقابة القانونية

للتأكد من توافق إجراءات الوحدة الحكومية مع التشريعات المالية ذات العلاقة.

ج- رقابة الاداء

عندما يتم تقييم أداء الوكالة، يتم ضمان السلامة والتنفيذ السليم للخطط والبرامج ويتم مراقبة التقدم المحرز في عمل المشروع.

المستوى الثاني: الرقابة الداخلية

أ- إشراف وزارة المالية بموجب المواد من 48 إلى 51 من اللائحة المالية رقم 3 لسنة 1994.

ب- إشراف إدارة الشؤون العامة بموجب قانون لائحة الموازنة العامة رقم 39 لسنة 1962.

المستوى الثالث: الرقابة الذاتية

وفيها تتولى كل وحدة حكومية مسؤولية المحافظة على موجوداتها استنادا إلى قانونها الاساسي وتشريعاتها المالية الخاصة بها.

اهداف الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية

- حماية أصول المنشأة من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام والإهمال.
- تأكد من صحة ودقة واكتمال بياناتك المحاسبية والتقارير والبيانات المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- ضمان تنفيذ الأعمال وفقاً للقوانين والقواعد والإجراءات المعمول بها ، وتنفيذ الأعمال بأفضل طريقة ممكنة.
- الكشف عن مزايا وابتكارات أعضاء المنظمة لمكافأتهم وتحفيزهم وضمان الحقوق والامتيازات المنوطة بهم مع ضمان المساواة للجميع أمام القانون.
- تأكد من أن موظفي المنظمة يتصرفون من أجل المصلحة العامة للمنظمة.

مراحل عملية الرقابة في المؤسسات الحكومية

- وضع معايير الاداء

<https://jasps.com>

يتم تعيين معايير الأداء لمقارنة شيء مقابل آخر في ضوء أهداف المنظمة والنتائج التي تريد تحقيقها والمقياس هو نقطة مرجعية تستخدم كأساس لمقارنة الأداء الفعلي.

- قياس الاداء طبقا للمعايير الموضوعية

وفيها يتم تحديد مدى تطابق الانجاز الفعلي مع المعيار، وتتباين كفاءة قياس الاداء وفقا لطبيعة الاعمال إتخاذ القرارات بتصحيح الانحرافات وتدعيم الايجابيات.

إذا وجد أن الأداء لا يفي بالمعايير المحددة، فهذا يعني أن هناك مشكلة أو انحرافاً، مما يتطلب اتخاذ إجراء تصحيحي مناسب. يمكن أن يكون الانحراف سلبياً، لذلك يتم اتخاذ قرار بتعديل الأهداف وإعادة توزيع العمل ويمكن أن يكون الانحراف إيجابياً هذا هو، الأداء الفعلي المخطط والأداء فوق الخطة.

اساليب ووسائل الرقابة في المؤسسات الحكومية

الملاحظه والمشاهده: تستخدم هذه الطريقة من خلال مراقبة الوحدات ومراقبتها أثناء التشغيل والقيام بالعمل يتم ذلك من قبل مختلف مستويات الإدارة والمشرفين لتصحيح الأخطاء بمجرد حدوثها.

- المراجعته والفحص والتفتيش: هذا يعني فحص الحسابات والكتب والمستندات حتى يتمكن من ذلك اقتناع المدقق باكتمال المركز المالي وصحة أو بطلان الحسابات الناتجة.

- الحوافز والجزاءات: يتم تحديد الحوافز والعقوبات للجهد الجيد والعاملين الأكفاء والعمال المخالفون والمهملون.

<https://jasps.com>

- القوانين والأوامر واللوائح: من أهم أدوات الرقابة تطوير الأنظمة والقواعد المالية التي تحكمها القوانين واللوائح والأوامر المعتمدة و يجب الالتزام بها وأي انحراف عنها يعتبر مخالفة مالية تتطلب المساءلة.

ما هي أساليب الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية؟

تعمل الوزارة على الانتقال من الوضع الحالي للرقابة والمتمثل في أسلوب الرقابة المباشرة ودور المراقب المالي إلى الوضع المستهدف من خلال تنوع الأساليب الرقابية لتشمل.

- الرقابة المباشرة
- الرقابة الذاتية
- الرقابة الرقمية والتقنية
- رقابة التقارير

ما هي الجهات المعنية بالرقابة المالية على الجهات الحكومية؟

هي الجهات القائمة بأعمال الرقابة المالية على الجهات الحكومية في المملكة، ومنها على سبيل المثال الديوان العام للمحاسبة، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

آثار الرقابة المالية في حفظ المال العام لدى المؤسسات الحكومية

كما أن هناك لديوان المحاسبة جوانب نظرية في حفظ المال العام بهدف زيادة فعالية الإدارة المالية، كذلك الحال فإن له دوراً عملياً في هذا الشأن، وهذه الجوانب هي:-

<https://jasps.com>

يتم تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة القوانين واللوائح والتعاميم المالية للجهة الخاضعة لرقابة الديوان. والغرض من ذلك هو تجنب الكشف للمكتب من خلال المراقبة السنوية واللاحقة للعيوب في بعض تلك المواد.

إزالة أي لبس نشأ أثناء التشريع وتنفيذه، ولا تزال الهيئة تدرس باقي التشريعات بهدف تطويرها وتحديثها والمشاركة الفاعلة بأي وسيلة بالتعاون مع السلطات الوطنية، تعمل كمشرف على الدوائر الإدارية مثل وزارة المالية، ووزارة التخطيط، والخدمة العامة، ولجنة العطاءات المركزية، وهيئة الفتوى التشريعية، ولجنة اختيار الهيئات الاستشارية وان كل هذه الهيئات تلعب أدوارًا رقابية ضمن الصلاحيات المفوضة لها لتنفيذ المهام والسياسات والخطط التنموية والحفظ وضمان الاستخدام السليم والأمثل لمختلف موارد الدولة.

يقوم الديوان بدور فعال من خلال اجراء رقابته المالية وفقا لقانون انشاءه بمعاونة السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة، وذلك من خلال تقاريره عن نتائج الفحص والمراجعة وابرار المخالفات التي ارتكبتها بعض الادارات التنفيذية، ما يجعل المجلس يعتمد على الديوان في بحث بعض الموضوعات وتقديم تقارير بشأنه وأصبح هناك تعاون فعال بين الديوان ولجان المجلس وخاصة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة حماية الأموال العامة.

الدراسات السابقة :

دراسة ميسون لطفي الشباطات (2022)، أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الانفاق في المؤسسات الحكومية: هدفت الدراسة إلى قياس أثر الرقابية الخارجية على ترشيد الانفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر العاملين فيها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، ووزعت على عينة تم اختيارها عشوائية بلغت 100 موظف، وتم استرجاع (90) استبانة صالحة

<https://jasps.com>

للتحليل الاحصائي بنسبة 90% من مجموع الاستبانات الموزعة. واستخدمت الدراسة مجموعة من الاساليب الاحصائية ضمن برنامج التحليل الاحصائي بعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:-

أن مستوى تطبيق الرقابة الخارجية في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك جاء بدرجة مرتفعة أن المتوسطات الحسابية لتصورات المبحوثين لمستوى ترشيد الانفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، جاءت على المستوى الكلي بدرجة مرتفعة.

أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للرقابة الخارجية على ترشيد الانفاق في المؤسسات الحكومية وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك بتحسين وتطوير طرق ترشيد الانفاق؛ وذلك لما له من أهمية كبيرة في مساعدة المؤسسات الحكومية على مواجهة التحديات التي تقف عائق في طريق تحقيقها لاهدافها والمحافظة على الاموال العامة من الضياع.

دراسة نادية طالب سلمان عزالدين محمد محمود (2013)، دور ديوان الرقابة المالية في إجراء التحقيق بالمخالفات المكتشفة مع دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العامة: تعد الرقابة المالية القضائية نوعاً من أنواع الرقابة المالية التي يقوم بها جهاز متخصص يكتسب الطابع القضائي في كل ما يتضمنه هذا الطابع من صفات سواء من حيث الإجراءات أو الحكم أو الحسم، كما هو الحال في المحاكم العادية وينحصر الاختصاص القضائي لأجهزة الرقابة المالية القضائية في الحكم على الحسابات العامة، والحكم بالغرامة على المحاسبين والموظفين عند ارتكابهم الأخطاء ونتيجة للمتغيرات التي حدثت في الحياة

<https://jasps.com>

الاقتصادية والاجتماعية في البيئة العراقية استوجب حدوث تغيير وتطوير في الرقابة على المال العام .
واستخدام الرقابة المالية القضائية من قبل أجهزة الرقابة المالية العليا التي تقوم بدورها بالرقابة على أعمال
السلطة التنفيذية وينوب عن السلطة التشريعية في الرقابة على المال العام علماً أن الصلاحيات القضائية
ليست جديدة على ديوان الرقابة المالية حيث كان يتمتع بها الديوان بموجب قانونه رقم (194 لسنة 1980
الملغي، بالإضافة إلى تعدد أجهزة الرقابة على المال العام وتشابك أعمالها ومهامها وتدهور مستوى بعض
القائمين بها بشكل عام وحدائتها وافتقارها للخبرات الكافية ، حيث نشأت ب عد أحداث عام 2003 أجهزة
رقابية أخرى هي هيئة النزاهة ومكتب المفتش العام بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة عام 2004 حيث
منحت هيئة النزاهة صلاحيات قضائية في التحقيق بالمخالفات المكتشفة في الوزارات والكيانات الحكومية
الأخرى، أما مكتب المفتش العام الذي تم استحداثه في الوزارات العراقية تم منحه سلطة التحقيق الإداري
بالمخالفات المكتشفة علماً أن توصيات لجانته التحقيقية غير ملزمة للوزير المعني ويوصي الباحثان بتنسيق
عمل الأجهزة الرقابية وتحديد مهامها ووظائفها بشكل واضح وذلك من خلال تحديد سلطة مركزية مسؤولة
عن الرقابة على الأموال العامة والتخلص من أزواج أجهزة الرقابة وعدم تشبك أعماله.

دراسة سيدي سيباستيان مايمكو (2005)، دور مؤسسات الرقابة المالية في تعزيز المساءلة المالية في
القطاع العام: دراسة عن دولة الهضبة في ظل الأنظمة الديمقراطية: المسائل المالية مهمة للغاية لدرجة أنها
تحظى باعتراف دستوري. لتجنب إساءة الاستخدام، ينص دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999
على سلسلة من الضوابط والموازن على المالية العامة من خلال تقاسم المسؤوليات المالية بين السلطة
التنفيذية والسلطة التشريعية ومكتب المراجع العام. سعى البحث إلى تقييم فعالية الضوابط والموازن على
المالية العامة في ولاية الهضبة. كما وضع البحث للتوصية بالتدابير التي من شأنها تعزيز أداء المساءلة

<https://jasps.com>

المالية. تم في هذا البحث صياغة واختبار أربع فرضيات. تم الحصول على البيانات الأولية من خلال إدارة الاستبيانات والمقابلات والمراقبة الفعلية. تم استكمال هذا ببيانات ثانوية. تم استخدام تقنية الاعتيان العشوائي البسيط في إدارة الاستبيان كان مجتمع الدراسة 386 منهم عينة من 160 درست.

تم استخدام إحصائيات الاختبار لاختبار الفرضيات الأربعة. تم استخدام تحليل النسبة المئوية للتحقيق في القضايا التي تعتبر ذات صلة بهذا البحث ولكن لم يتم تغطيتها من قبل الفرضيات.

تشير نتائج هذا البحث إلى أن الموازنة العامة ليست أداة مهمة للرقابة التشريعية على المالية العامة في ولاية الهضبة. اعتماد المدقق العام على البيانات المالية المعدة من قبل الذراع التنفيذي للحكومة.

لا يؤثر بشكل كبير على أدائه ؛ إن جودة الرقابة المالية التشريعية لها تأثير كبير على المراجع العام للدولة ومؤهلات موظفي خزانة الدولة مستقلة عن عدد السجلات المالية التي يحتفظون به.

يظهر البحث أن عدم الالتزام بالميزانية أمر شائع جدًا. الانتهاكات على القواعد واللوائح المالية شائعة أيضًا. لم تجتمع لجنة الحسابات العامة في الهيئة التشريعية للولاية أبدًا للنظر في تقرير المدقق العام بين عامي 1999 و 2003. وتتمثل الآثار المترتبة على هذه النتائج في أن الهيئة التشريعية غير قادرة على الاضطلاع بمسؤوليتها الدستورية باستخدام الميزانية العامة ؛ ضعف السلطة التشريعية يؤثر سلبا على المراجع العام و لا يُعزى ضعف حفظ السجلات المالية فقط إلى تأهيل من يحتفظون بها. توصي الدراسة بإعادة توزيع متوازن للسلطات المالية بين السلطة التنفيذية والتشريعية والمراجع العام للحسابات لتعزيز إبراء الذمة المالية في ولاية بلاتو.

<https://jasps.com>

دراسة ساجدة أحمد عاطف حرارة (2016)، أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق دراسة حالة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، واتبعت في هذه الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الشؤون المالية والرقابية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والبالغ عددهم 58 موظفا اما عينة الدراسة فتمثل في كافة أفراد مجتمع الدراسة وتم توزيع (58) إستبانة أُسترد منها (51) إستبانة صالحة للتحليل الاحصائي وتمثل ما نسبته 87.9% من عينة الدراسة. توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كفاءة الرقابة المالية وترشيد الانفاق في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين فاعلية الرقابة المالية وترشيد الانفاق في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

كما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد نقص في تأهيل العاملين في الرقابة المالية بالشهادات المهنية ونقص في استخدام الوسائل الرقابية الحديثة وانخفاض دور الرقابة المالية في ترشيد استخدام الموارد البشرية في السلطة وقد أوصت الدراسة بعقد دورات تساعد في تحسين كفاءة الاشخاص العاملين في الشؤون المالية في السلطة، وأوصت برفد وحدة الرقابة المالية بالكادر المتخصص في التدقيق والرقابة المالية والحث على تطبيق أساليب وأدوات محاسبية ورقابية علمية حديثة تساعد على تخفيض النفقات ورفع الكفاءة والفاعلية.

النتائج والتوصيات :

النتائج

- الاهتمام بالعمل الرقابي تخطيطاً وتقويماً، وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحديد المعوقات التي تعترض سير العمل الرقابي.
- تحديث وتطوير الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالتصرفات المالية للدولة وأجهزة الرقابة.
- توفير الحوافز المادية والمعنوية بما يضمن استمرار الكفاءات المؤهلة والخبرات المتميزة.
- بالعمل الرقابي ويشجع الآخرين على الانخراط في العمل الرقابي.

التوصيات

- أ- بتنسيق عمل الأجهزة الرقابية وتحديد مهامها ووظائفها بشكل واضح وذلك من خلال تحديد سلطة مركزية مسؤولة عن الرقابة على الأموال العامة والتخلص من أزواج أجهزة الرقابة وعدم تشبك أعماله.
- ب- الاهتمام بتبادل الخبرات والمعرفة بين ديوان الرقابة المالية وأجهزة الرقابة المالية للدول الأخرى لمواكبة التقدم العلمي والمهني من جهة والتطورات السياسية والاقتصادية من جهة أخرى ومحاولة إشراك كوادر مكاتب المفتشين العموميين في ذلك لتنمية مهاراتهم وقدراتهم من خلال الحضور والمشاركة في الاجتماعات الدولية والعربية لأجهزة الرقابة المالية العليا.
- ت- تكوين فريق عمل من أجهزة الرقابة في الدول العربية لمتابعة بهدف تبادل الخبرات ومتابعة أحدث التطورات في حقول الرقابة خاصة في ظل استخدام الحاسوب في أعمال المحاسبة والمراجعة، ثم عرضها على الأجهزة الأعضاء للأخذ بما يوصي به فريق العمل المشترك الأخذ بأسلوب الرقابة الشاملة.

المصادر والمراجع:

- ميسون لطفي الشباطات (2022)، أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الانفاق في المؤسسات الحكومية.
- نادية طالب سلمان & عزالدين محمد محمود (2013)، دور ديوان الرقابة المالية في إجراء التحقيق بالمخالفات المكتشفة مع دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العامة.
- حماد، أكرم، (2005)، الرقابة المالية في القطاع الحكومي"، ط1، عمان: جبهة للنشر والتوزيع.
- ساجدة أحمد عاطف حرارة. (2016)، أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق. دراسة حالة - سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- سيدي سيباستيان مايمكو (2005)، دور مؤسسات الرقابة المالية في تعزيز المساءلة المالية في القطاع العام: دراسة عن دولة الهضبة في ظل الأنظمة الديمقراطية.
- د. محمد أبو حمور، (٢٠٢٠)، الرقابة المالية دور الرقابة الإدارية، مقالة منشورة على الرأي، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://alrai.com>، تمت الزيارة بتاريخ: ١٦-٠٢-٢٠٢٣، الساعة: ١٠:١٠ صباحاً.

Maimako, S. S. (2005). The Role of Financial Control Institutions in Promoting Financial Accountability in the Public Sector: A Case Of Plateau State Under Democratic Regimes.

<https://jasps.com>

Morgan, E., & Prowle, M. (2004). Financial management and control in higher education. Routledge.